العنوان:	تطوير مناهج التعليم المحاسبى فى العراق ودورها فى الحد من الفساد المالى والإدارى : مدخل المحاسبة القضائية والاستقصائية
المصدر:	مجلة جامعة الانبار للعلوم الإقتصادية والإدارية - العراق
المؤلف الرئيسي:	عبد القادر، عبد الرحمن زهير
مؤلفين آخرين:	رفو، رافى نزار جميل(م. مشارك)
المجلد/العدد:	مج6, ع12
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2014
الصفحات:	511 - 528
رقم MD:	734069
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	التعليم المحاسبى، الفساد المالى والإدارى، المحاسبة القضائية، العراق
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/734069

عـــــــــدد خـــــاص | مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية | المؤتمر العلمي الثاني

تطوير مناهج التعليم المحاسبي في العراق ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري – مدخل المحاسبة القضائية والاستقصائية

م.م.عبد الرحمن زهير عبد القادر　　　　م.م. رافي نزار جميل رفو
كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل/ كلية الإدارة والاقتصاد / قسم المحاسبة
Abd.zuhair@yahoo.com　　　　Rafe_n@yahoo.com

المستخلص

أصبحت ظاهرة الفساد المالي والإداري متفشية في العديد من دول العالم وخاصة النامية منها حيث أخذت تنخر في اقتصاديات تلك الدول وقيمها الاجتماعية والإنسانية على حد سواء لما لها من أثار مدمرة وعلى كافة الأصعدة ، ومن هنا يأتي دور المؤسسات المعنية أن تعمل كخلية واحدة وكل حسب موقعه للحد والقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة ، وبما أن مؤسسات التعليم واحدة من المؤسسات المعنية والمهمة في هذه العملية ، يقع على عاتقها إعداد وتأهيل طلاب قادرين أولاً على التعرف على أشكال ذلك الفساد المالي والإداري وطرق تنفيذه والأسباب المؤدية اليه وماهي الإجراءات والحلول السابقة واللاحقة لمنع او كشف تلك العملية . وهنا يأتي دور هذه المؤسسة في تطوير مناهجها بما يتلاءم وحاجة سوق العمل والمجتمع ككل إلى رفد كوادر مؤهلة التأهيل المبدئي للمساهمة في معالجة هذه الظاهرة الخطيرة ، لذا ركز البحث على إدخال مادة المحاسبة القضائية والاستقصائية ضمن مناهج التعليم المحاسبي في العراق الأولية والعليا ، اذ أكدت العديد من الدراسات الحديثة ان المحاسبة القضائية والاستقصائية لها دور كبير في زيادة الوعي والكفاءة لدى طلاب المحاسبة وبكافة فروعها نحو عمليات التزوير والاحتيال المالي والجرائم الاقتصادية بكل أنواعها ، فضلا عن ذلك هناك دراسات أخرى أكدت بان عدم وجود مراكز تدريبية خاصة بالمحاسبة القضائية في البلدان النامية ، أسهم في ارتفاع معدل الجرائم المالية ومنها الفساد المالي والإداري ، وهذا يتعارض مع ما تم الوصول إليه في البلدان المتقدمة في مجال المحاسبة القضائية والاستقصائية والتي تمثل الدمج بين الخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق والمعرفة القانونية والخبرة في مجال التحقيق والتقصي فيما يخص الجرائم المالية والاقتصادية بكل أنواعها .

Abstract

financial and administrative corruption phenomenon Has become rampant in many countries of the world, especially the developing ones and took necrosis in the economies of those countries and social and human values , because of its devastating effects and at for all levels, here comes the role of the institutions concerned to work as a one unite by its reduction and elimination on this dangerous phenomenon and including the institutions of education and one of the institutions concerned and the task in this process by preparing and qualifying students are able to identify the forms of the financial and administrative corruption and methods of implementation and reasons leading to it and what are the solutions before and after to prevent or detect that process . here comes The role of this institution in the development of curriculum to suit the needs of the market needs and society as a whole to supplement the qualified staffs rehabilitation initial contribution in addressing this serious phenomenon. research focused towards introducing of **forensic &**

investigative accounting and in the curriculum of accounting education in Iraq , which confirmed many of the recent studies that forensic & investigative accounting have a significant role in raising awareness and competence among students in accounting and all its branches towards fraud and financial fraud and economic crimes of all kinds, as well as there are other studies have confirmed that the lack of training centers private forensic & investigative accounting in developing countries, has contributed to the high rate of financial crimes, including financial corruption and administrative, and this is contrary to what has been reached in developed countries in the field of forensic & investigative accounting , and that getting drunk merger between experience in accounting, auditing and legal knowledge and experience in the field of investigation and inquiry with respect to the financial and economic crimes of all kinds.

مشكلة البحث

تعد ظاهرة الفساد المالي والإداري من الظواهر التي تحمل عدة اثار سلبية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأي دولة تعاني من هذه الظاهرة ، اذ يقع على عاتق كل مؤسسات الدولة السعي الى مكافحة هذه الظاهرة بطريقة او اخرى وبما ان مؤسسات التعليم هي احدى المؤسسات التي يقع على عاتقها محاربة هذه الظاهرة من خلال تطوير مناهجها وخاصةً المتعلقة في المجال المحاسبي والتدقيقي . ومن هنا تبرز مشكلة البحث في ان المناهج الحالية في التعليم المحاسبي تحتاج الى تكوير بما يتماشى ومناهج الدول المتقدمة وخصوصا في مجال المحاسبة القضائية والاستقصائية لما لها الدور المهم في تطوير مهارات الطلاب ليكونوا اكثر فعالية واستجابة لمتطلبات سوق العمل خصوصا في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في مؤسسات القطاع العام والخاص.

فرضية البحث

يهدف البحث الى اختبار الفرضية التالية :-

ان المحاسبة القضائية والاستقصائية تعمل على تنمية وتطوير مهارات ومعرفة الطلاب والمهنيين من تخصص المحاسبة والتدقيق في مجال الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري من خلال تعريفهم على عمليات التقصي والتحقيق التي تتضمنها المحاسبة القضائية والاستقصائية وتفعليها في كل مؤسسات الدولة .

أهمية البحث

تكمن اهمية البحث في تسليط الضوء على الدور الذي تلعبة المحاسبة القضائية والاستقصائية اذ ماتم تتبنيها ضمن المناهج المحاسبية في المؤسسات التعليمية العراقية المعنية وتعريف وتدريب الطلاب على تقنياتها واساليبها وإجراءاتها للحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري بما يوازي تجارب الدول المتقدمة بهذا المجال .

هدف البحث

يهدف البحث الى طرح إحدى المعالجات الخاصة بظاهرة الفساد المالي والإداري في العراق من خلال التعريف والتدريب على تقنيات المحاسبة القضائية والاستقصائية والمطالبة بإدخالها ضمن المقررات الدراسية في التعليم المحاسبي بكافة مستوياته الدراسية في مؤسسات التعليم العراقية المعنية في مجال المحاسبة والتدقيق .

منهجية البحث :

اعتمد الباحثان المنهج الوصفي في هذه الدراسة من خلال الاعتماد على الكتب والرسائل والبحوث والمواقع الالكترونية ذات الصلة بموضوع الدراسة .

هيكلية البحث

يقع البحث ضمن المباحث التالية :

المبحث الأول : مناهج التعليم المحاسبي في العراق وسبل تطويرها .

المبحث الثاني : مفهوم الفساد المالي والإداري – الأسباب والآثار والأشكال .

المبحث الثالث : مفهوم ومجالات المحاسبة القضائية والمناهج الدراسية الخاصة بها ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري .

المبحث الأول

مناهج التعليم المحاسبي في العراق وسبل تطويرها

(1-1) الحاجة إلى تطوير التعليم المحاسبي

قامت العديد من المنظمات المهنية في العالم ببث بعض الإشارات عن حاجة التعليم المحاسبي الماسة للتغير،إذ بدأت لجنة بدفورد تنادي بدور اكبر واهتمام اكبر بالتعليم المحاسبي من قبل الجامعات وسجل تقرير اللجنة الذي صدر عام 1986الى ان التعليم المحاسبي لم يتطور منذ خمسون عاما مما أدى إلى وجود فجوة بين ما تقوم به الجامعات بتدريسية لطلاب المحاسبة وبين ما يفعله المحاسبون بالفعل وقد أكد وجود هذه الفجوة الدراسة التي قام بها (Heagy) عام 1987 والتي أعزى سبب وجود الفجوة بالدرجة الأساس إلى اختلاف المنهج الأكاديمي لمقررات المحاسبة مع متطلبات المهنة.وقد اثارت جمعية المحاسبة الأمريكية الشكوك حول أساليب التعليم المحاسبي العالي ومدى ملائمته للممارسة المهنية ، كما دعت إلى ضرورة اهتمام الجامعات بأساليب التعليم والتقنية الحديثة إضافة إلى التركيز على القدرات والمهارات الفنية من جهة أخرى فقد اصدر الاتحاد الدولي للمحاسبة IFAC توصيات بضرورة الاهتمام ببرامج التعليم المحاسبي بما يمكن من إعداد وتأهيل طلبة المحاسبة وإمدادهم بالمعارف والمهارات المتنوعة وإكسابهم القدرة على استخلاص النتائج والتقييم وتوصيل المعلومات. (الفطيمي،5,2010)

وفي العراق فان الحاجة إلى تطوير التعليم المحاسبي أصبحت ضرورية خاصة بعد عام 2003، إذ أصبح من الضروري تطوير التعليم المحاسبي بهدف تضييق الفجوة بين ماتتمتع به بلدان العالم من تطور في التعليم المحاسبي وبين التعليم المحاسبي في العراق التي يمكن وصفها بالمحدودية من حيث التطور خاصة ابان فترة الحصار الاقتصادي الذي كان مفروض على العراق، كما ان الحاجة إلى تطوير مناهج التعليم المحاسبي أصبحت ملحة من اجل تهيئة كوادر محاسبية تمتلك خبرات عالية في مجال العمل المحاسبي لغرض كشف حالات الفساد التي أصبحت متفشية في معظم مفاصل الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي لها.

(1-2) أهمية التعليم المحاسبي

تأتي أهمية التعليم المحاسبي من أهمية المحاسبة وما يمكن ان تقدمه من فوائد للمجتمع الذي تعمل ضمن نطاقه،لذا فان ممارسة العمل المحاسبي تحتاج إلى كوادر مهيأة وفق أسس علمية إضافة إلى ضرورة توافر القدرة الشخصية في التحكم على الكثير من الأمور التي تهتم بها المحاسبة وتقع ضمن العمل المحاسبي، ولا يخفى ان بدء الاهتمام بالمحاسبة منذ بداية التاريخ الإسلامي وان هذا الاهتمام يستمر في الازدياد حتى وقتنا الحاضر إذ لايمكن ان تخلو أي وحدة اقتصادية مهما كان حجمها من ضرورة وجود شخص او مجموعة من الأشخاص يقومون بالعمل المحاسبي من قياس

وتوصيل (اعداد تقارير وقوائم) ورقابة بما يعني ان هناك حاجة دائمة ومستمرة لاعداد أشخاص يقومون بالعمل المحاسبي وان هذه الحاجة قابلة للزيادة والتطور بزيادة عدد الوحدات الاقتصادية وتطورها باتساع وتنوع نشاطاتها وكبر حجمها وعليه فان الاهتمام بالتعليم يبقى ضرورة متواصلة،وان هذا الاهتمام يمكن ان يتحقق من خلال ضرورة توافر الأسس العلمية الصحيحة التي يمكن من خلالها تحقيق الهدف من التعليم المحاسبي ولذلك ينظر إلى التعليم المحاسبي كنظام متكامل يتكون من مجموعة من العناصر المترابطة والتي تشمل:(www.minshawi.com)

1- المدخلات : المتمثلة بالأشخاص الذين يمكن تهيئتهم لممارسة العمل المحاسبي.
2- العمليات التشغيلية : المتمثلة بوسائل التعليم التي يمكن استخدامها في التزويد بالمهارات المحاسبية.
3- المخرجات : المتمثلة بالأشخاص المؤهلين والقادرين على ممارسة العمل المحاسبي(الأكاديمي او المهني) بما يحقق الهدف من نظام التعليم المحاسبي بصورة عامة.
4- التغذية العكسية : من خلال رقابة العناصر السابقة وتقييمها وتطويرها ومحاولة تصحيح أي انحرافات تحدث في أي منها.

(1-3) التعليم المحاسبي في العراق

يشتمل التعليم المحاسبي في العراق على الأتي : (طه ، 2007 ، 28-30)

أولا: التعليم المحاسبي الأكاديمي ويشمل

1- الدراسة المحاسبية على مستوى البكالوريوس ومدتها أربعة سنوات يمنح الطالب بعد اجتيازه لها شهادة البكالوريوس في المحاسبة مؤهل للعمل والتقديم إلى الدراسات الأكاديمية العليا والدراسات المهنية.
2- الدراسات المحاسبية الأكاديمية العليا وتتضمن:
   أ- الدراسة المحاسبية لدرجة الماجستير .
   ب- الدراسة المحاسبية لدرجة الدكتوراه.

ثانيا:التعليم المحاسبي المهني

يشمل التعليم المحاسبي المهني في العراق على الدراسات آلتالية:

1- الدراسة المحاسبية على مستوى اعداديات التجارة.
2- الدراسة المحاسبية على مستوى دبلوم معاهد فنية.
3- الدراسات المحاسبية الهيئة العليا وتشمل:

أ- الدراسة المحاسبية بدرجة دبلوم مراقبة الحسابات.
ب- دراسات الدبلومات محاسبية مهنية متخصصة.
ج- المعهد العربي للمحاسبين القانونين.

(1-4) تطوير مناهج التعليم المحاسبي في العراق

ان من احد العوامل التي توثر على التعليم المحاسبي المناهج الدراسية التي تدرس في اختصاص المحاسبة بدأً من اعداديات التجارة ومن ثم المعاهد الفنية إلى الجامعة بكافة مستويات التعليم فيها (البكالوريوس-الماجستير-الدكتوراه)

ويستلزم الأمر في تحقيق الفائدة الدراسية ضرورة متابعة هذه المناهج بصورة مستمرة بحيث يراعى إدخال نتائج البحوث والدراسات فيها من فترة إلى أخرى. (Alminshawi.com)

وفي الآونة الأخيرة تم تحديث مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات العراقية من خلال اجتماعات اللجان القطاعية إذ أدخلت مادة المحاسبة المتوسطة باللغة الانكليزية إلى مناهج السنة الثانية لقسم المحاسبة كما تم تحويل تدريس مادة نظم المعلومات المحاسبية من اللغة العربية لتدرس باللغة الانكليزية مع استحداث مادة المعايير الدولية باللغة الانكليزية.

ويرى الباحثان أنه على الرغم من التحديث الذي تم إجراءه على مناهج التعليم المحاسبي إلا انه لم يؤخذ بنظر الاعتبار امكانية تطوير قدرات الخريجين في مجال محاربة آفة الفساد التي يعاني منها العراق وذلك من خلال إدخال مادة المحاسبة القضائية أو الاستقصائية ضمن مناهج دراسة البكالوريوس او الماجستير في اختصاص المحاسبة وهذا مايهدف أليه البحث .

المبحث الثاني

مفهوم الفساد المالي والإداري – الأسباب والآثار والأشكال

(2-1) مفهوم الفساد المالي والإداري

تعددت التعاريف التي أطلقت لتوضيح مفهوم الفساد الإداري وقد يعزى سبب ذلك إلى اختلاف المدارس الفلسفية التي تناولت موضوع الفساد الإداري واختلاف المدارس الفلسفية قد يعود سببه إلى اختلاف أفكار وثقافات وتوجهات رواد هذه المدارس من الكتاب والمنظرين والعلماء. حيث عرف الفساد الإداري بصورة عامة على انه " التأثير غير المشروع في القرارات العامة.كما وجاء في تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد الإداري بأنه " كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته " إلا أن اغلب التعاريف جاءت متفقة وبشكل كبير على سوء هذه الظاهرة والآثار السلبية التي تتركها في كل مستويات الحكومة ومؤسساتها وهياكلها التنظيمية وتعتبر هذه الظاهرة وبائية في معظم دول العالم (مهدي ، 2009 ، 2)

ويعرف ايضاً بأنه مجموعة من الممارسات التي تتفانى ومصلحة المجتمع وتسيء له وتخل بمبدأ المساواة في المعاملة بين أبناء المجتمع وان الفساد متواجد في كل المجتمعات وبمختلف أنواعه والذي يحد من ظاهرته هو تواجد القانون الرادع للظواهر السلبية وبالوقت المناسب . (شايخ ، 2012 ، 3)

كما عرف (وهيب ، 2010) الفساد المالي بأنه ذلك السلوك غير القانوني المتمثل في هدر المال العام وأعمال السمسرة في المشاريع وتجارة السلاح ، أما مظاهر الفساد المالي على مستوى الجهاز الإداري في الدولة فيمكن أن تتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية. (وهيب ، 2012 ، 46)

ويرى الباحثان انه يمكن تعريف الفساد المالي والإداري بأنه : تحويل المال العام الى خاص بطرق غير شرعية او قانونية مما يخلق عدة أثار منها سياسية واجتماعية واقتصادية على المجتمع الذي يعاني من هذه الظاهرة .

(2-2) أصناف صور الفساد

يمكن ان يتم تصنيف صور الفساد الى تصنيفات عدة ، فيمكن ان يصنف الى : (عذاب ، 2009 ، 52-53)

1- الفساد التلقائي

وهو سوء استخدام الوظيفة من قبل موظف القطاع العام لاستحصال مبلغ او منفعة ما ، وهو ما يمكن ان نطلق عليه بالفساد العرضي والذي يكون على نطاق ضيق يسهم فيه موظفون حكوميون صغار ، مثل الرشوة الصغيرة وغير المتكررة

2- الفساد الشامل

بمعنى ان الفساد قد انتقل الى كل نواحي المجتمع الى درجة يصبح حقيقة من حقائق الحياة اليومية ويكون من الصعب تجنبه او غض النظر عنه ، ويسمى ايضا بفساد النظام الذي تتورط فيه وزارات وحكومات ، ويمكن ان يعبر عنه بأنه السرقة بواسطة الحكومة ، وفي هذه الحالة يصبح الصدق والألتزام من الحالات الشاذة ، وهذا الفساد له تأثير هائل على التنمية الاقتصادية وعلى الحياة البيئية والاجتماعية .

ويمكن ايضا ان يصنف الفساد الى :-

1- الفساد الصغير (غير المنظم)

وهو فساد الدرجات الوظيفية الدنيا ، ويسمى ايضا بالفساد واطئ المستوى ، الذي يمكن ان يمارسه فرد واحد من دون التنسيق مع الآخرين ، لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين ويتمثل بمبالغ صغيرة من الاموال .

2- الفساد الكبير (المنظم)

وهو فساد الدرجات العليا من الموظفين ، ويطلق عليه ايضا بالفساد عالي المستوى ، والذي يقوم به كبار المسؤولين في الدولة والمستويات العليا من الموظفين لتحقيق مصالح مادية كبيرة ، ويتمثل في سوء الادارة في القمة .

(2-3) أشكال الفساد المالي والإداري

تتجسد مظاهر الفساد المالي بعدة اشكال او صور ، وتشمل السلوك او العمل او التصرف غير المشروع الذي يقوم به الموظف من خلال استغلاله للسلطات والصلاحيات الممنوحة له لتحقيق مكاسب ذاتية . ومن اهم أشكاله :- (عذاب ، 2009 ، 49-50)

1- التلاعب : يعني التدليس او التضليل بنية الغش او ايذاء طرف آخر ، مثل اساءة عرض البيانات وتعمد اخفاء الحقائق الهامة واظهار الوضع المالي في الميزانية العمومية على غير حقيقته واظهار نتيجة اداء وأعمال المشروع على غير حقيقته ، والسعي لتحقيق ربح صوري وذلك لتضليل وخداع مستعملي القوائم المالية .

2- الاختلاس : يتمثل في قيام الموظف او من في حكمه بأخذ اشياء مملوكة للدولة او الافراد وموجودة تحت حيازته ، استغلالا منه لوظيفته او بحكم صفته القانونية ، بقصد استيلائه عليها او تسهيل ذلك لغيره ، وتغطية هذا التصرف عن طريق التحريف في الدفاتر والسجلات المحاسبية .

3- الرشوة : الرشوة هي كل موظف او مكلف بخدمة عامة طلب او قبل لنفسه او لغيره عطية او منفعة او ميزة او وعد بشيء من ذلك لأداء عمل من اعمال وظيفته او الامتناع عنه او الاخلال بالوظيفة العامة.

4- التزوير : التزوير من الناحية اللغوية يعني الكذب والباطل

وان التزوير المادي يأخذ في اغلب الاحيان الانواع الآتية :-

أ- تزوير المستندات الثبوتية

ب- تقليد التواقيع والاختام

ج- تحريف البيانات والمبالغ والارقام والاسماء والعناوين

5- غسيل الاموال : وهي ظاهرة تتمثل بعمليات تنظيف الاموال او تبييض الاموال ، وهي واحدة من الظواهر الدولية للفساد التي ترتبط بأنتشار الجرائم المنظمة ، وتعرف بأنها اعادة تدوير الاموال غير الشرعية في مجالات وقنوات شرعية لإخفاء المصدر الحقيقي لهذه الاموال ولتبدو كما لو كانت تولدت من مصدر مشروع .

6- الاثراء غير المشروع : يمعنى استخدام الموظف او المكلف بخدمة عامة ظروف وظيفته بصورة غير سليمة للحصول على مال او فائدة ما .

7 – المحسوبية : وتعني قيام الموظف بتقديم الخدمات على اساس الانتماءات الشخصية (الانتماءات الأسرية والحزبية والدينية والقومية) مثل توزيع وظائف الخدمة الشاغرة على اساس اسري او حزبي او حرص الموظف على ان يحصل افراد حزبه على العطاءات الممولة من موارد الدولة .

المبحث الثالث

مفهوم ومجالات المحاسبة القضائية والمناهج الدراسية الخاصة بها ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري

(3-1) مفهوم المحاسبة القضائية

لقد ظهرت في مجال الأدب المحاسبي محاولات عدة لتطوير المحاسبة والمعلومات المحاسبية، وكان أبرزها تلك التي نادت بالربط بين المحاسبة والقانون من جهة وبين احتياجات القضاء من المعلومات المحاسبية من جهة أخرى. من هنا أطلقت الدعوات في عدد من البلدان المتقدمة حول الحاجة إلى خدمات المحاسبة القضائية Forensic Accounting ، وهذا المفهوم الجديد يختلف عن المحاسبة القانونية، وعن التدقيق الخارجي الذي تمارسه الأجهزة الحكومية الرسمية أو مكاتب مراقبي الحسابات والمحاسبين القانونيين في القطاع الخاص، فمخرجات المحاسبة القضائية تقارير ترشد القضاة الى إصدار الإحكام بحق الأطراف المعنية (الجليلي، 2012، 2).

وقد بدأت المقالات حول المحاسبة القضائية في القرن التاسع عشر حيث قيل أن أول مقالة نشرت عن المحاسبة القضائية عام 1946 بعنوان "**المحاسبة القضائية ومكانتها في اقتصاد اليوم**" من قبل Maurice E. Peloubet، وهو شريك في شركة New York accounting firm. حيث ذكر أنه "خلال الحرب العالمية تم استخدام المحاسبين القضائيين للتحري عن بعض انشطة الشركات أو الأشخاص في تلك الفترة . (Sarif & Abdullah, 2010, 2)

لذا أصبح الحديث عن المحاسبة القضائية أو الاستقصائية أو التحقيقية محل اهتمام العديد من الدول ولاسيما المتقدمة منها، ويمكن توضيح مفهوم المحاسبة القضائية من خلال الآتي:

اذ عرفت المحاسبة القضائية على انها مجال أو حقل من حقول المعرفة المحاسبية المتخصصة في توضيح الالتزامات التي تنجم عن النزاعات الفعلية أو المتوقعة بين الأطراف المتنازعة للمحكمة. وكلمة "القضائية" تعني آلية استخدام المحاسبة في المحاكم، وكلمة استقصائية أو تحقيقية تعني إجراءات ومهارات التحقيق والتقصي التي يمتلكها المحاسب القضائي، كما تسمى أيضاً بالتدقيق القضائي ، وقد برز في الآونة الأخيرة تطور في المحاسبة القضائية الذي ركز على تطوير خبرة المحاسب القضائي في تعقب الأموال المشبوهة ولاسيما في نيجيريا بسبب الفساد الإداري الذي هو شكل من أشكال غسيل الأموال(Money Laundering) .(Thomas& Buckhof, 2010, 1).

وعرفت المحاسبة القضائية أيضاً بأنها تطبيق لمبادئ المحاسبة، والنظريات، والضوابط أو الفرضيات المحاسبية في نزاع قانوني، ويشمل كل فرع من فروع المعرفة المحاسبية. والمحاسبة القضائية تتكون من عنصرين أساسيين هما (الجليلي، 2012، 4):

1. الخدمات القانونية: التي تعترف بدور المحاسب القانوني بوصفه خبيراً أو مستشاراً.

2. خدمات التحقيق: التي تعتمد على الاستفادة من مهارات المحاسب القانوني، التي قد لا تؤدي بالضرورة إلى الشهادة في قاعة المحكمة.

كما عرفت بأنها تطبيق للمهارات المحاسبية المستخدمة في تحليل الدعاوى القضائية المتعلقة بالأمور المالية سواء أكانت دعاوى مدنية أم جنائية مثل: (Okoyc & Akenbor, 2009 , 2).

1- جرائم ذوي الياقات البيضاء (الاحتيال والاختلاس، الفساد الإداري والمالي).

2- دعاوى التأمين

كما عرفت بأنها نظام لتوفير التحليل المناسب للمحكمة بخصوص القضايا المالية أمام المحكمة بحيث يشكل هذا التحليل الأساس المعتمد للمناقشة بين الاطراف المعنية والمحكمة للوصول في نهاية المطاف إلى القار المناسب Gyang & Ikechukw, 2010, 37).

(3-2) مجالات(خدمات) تطبيق المحاسبة القضائية

هناك حالات عديدة من حالات الاحتيال التي تتم بغرض الاختلاس أو غسيل الأموال أو إعداد قوائم مالية وهمية، وفي هذه القضايا لابد من تواجد العنصر الخبير الذي يتمتع أيضاً بخبرة قانونية للإسهام في هذه القضايا وصولاً للأدلة التي تساعد في الاستمرار في الإجراءات القانونية معتمدة على أدلة قوية لا تضعف من سير التحقيقات. وتتمثل المحاسبة القضائية في عدة حالات يكون المحاسب القضائي وفريقه هو الأنسب في هذه الحالات، إذ تسهم المحاسبة القضائية في الحالات الآتية (سامي، 2004، 4):

1. دعم الاستشارات القضائية وتوجيهها.
2. إثبات دعاوى الاحتيال أو تفنيدها.
3. المساعدة في وضع الشكل المناسب لأسئلة التحقيق التي سيتم توجيهها بناء على الأدلة المالية.
4. يحضر المحاسب القضائي عملية التحقيق لمراجعة الاستجواب وإعادة تشكيل الأسئلة أو إضافة أسئلة جديدة لاستكمال سير التحقيقات.
5. تسهم في عقد المناقشات والتفاوضات في النزاعات التجارية.

هذا وتتنوع الخدمات المقدمة من قبل المحاسبة القضائية، وتشمل الآتي (Minniti, 2008, 2):

- تدقيق الالتزام مع العقود الحكومية (اذا كان الملتزم أفراداً أم شركات قطاع خاص).
- التحقق من الاستخدام الصحيح للمنح الحكومية.
- تدقيق المعاملات الاحتيالية (عمليات النصب المالية).
- يكون شاهداً خبيراً في المحكمة، سواء في المحاكم المدنية أم الجنائية.
- تقييم الأضرار الاقتصادية.
- احتساب الدخل الضائع (الدخل المخفي: التباين بين المعلن والحقيقي).

- إجراء تحقيقات الاحتيال المالي.
- إعادة تنظيم الحسابات المالية.
- تتبع الأموال المختلسة.
- التحقيق في تزوير الأوراق المالية.
- تدقيق القواعد والقوانين الخاصة بالحسابات المصرفية والتأمين والعقارات وغيرها من اللوائح الحكومية.
- القيام بالتحقيقات الخاصة بعمليات الاحتكار.
- تدقيق العقود الخاصة بالقروض المصرفية.

وهناك من يضيف إليها الخدمات الآتية (James & Charis , 2010, 1):

- مكافحة عمليات غسيل الأموال.
- التحقق من إشهار الإفلاس الخاصة بالشركات.
- التحقيق في عمليات الرشاوى.
- التحقيق عن اختلاس الأموال.
- فض منازعات الضرائب.
- التحقيق في جرائم أصحاب الياقات البيض (الفساد المالي والإداري).

علاوةً على ما تمّ ذكره من مجالات أو خدمات تقدمها المحاسبة القضائية، هناك من من الكتّاب أشار إلى الخدمات الآتية : (Van, 2008, 35)

1- **أجهزة المخابرات والاستخبارات:** إذ يتم استخدام المحاسب القضائي في هذه الأجهزة لتحديد الهوية المالية الحقيقية للأفراد أو الكيانات (الشركات أو المنظمات) القائمة في مكان ما.

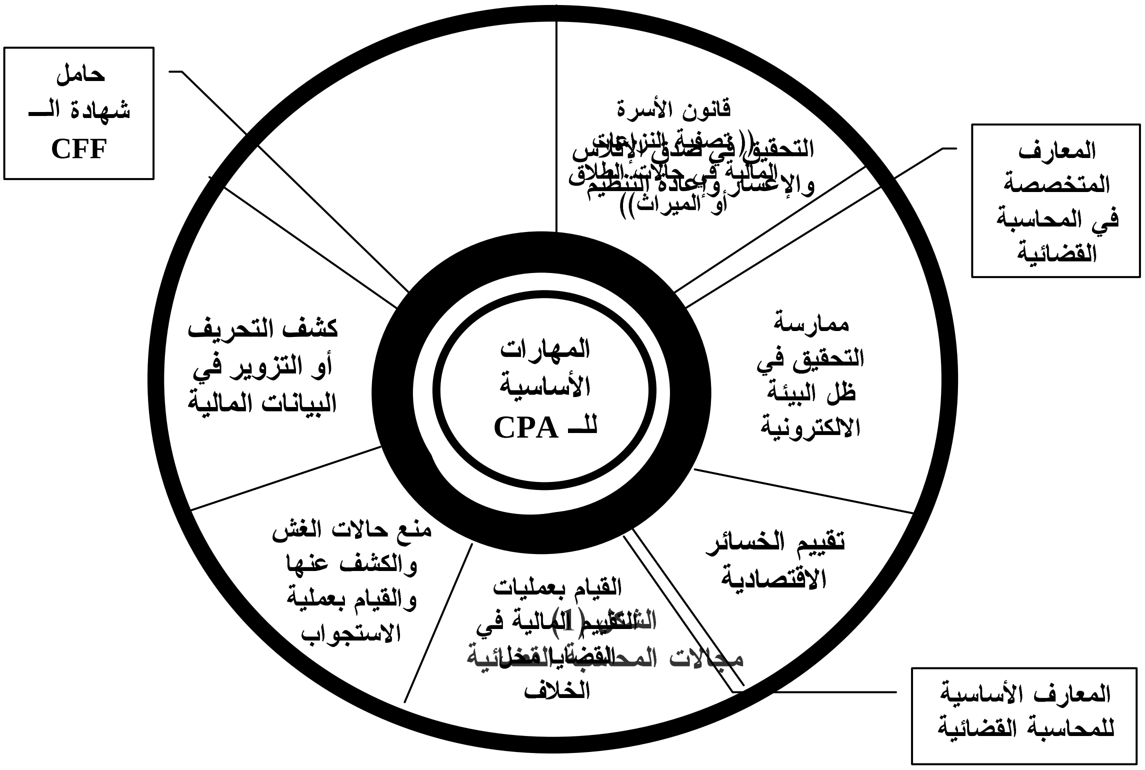
2- **التزوير وإدارة المخاطر:** يجب على المحاسب القضائي ان يكون لديه فهم شامل للضوابط الداخلية وسوء التصرف والمخاطر السائدة داخل المنظمة المؤدية للاحتيال.

3- **الملكية الفكرية:** إذ يتم تقديم الخدمات في الكشف والتحقيق ومنع السرقة والاستخدام الإجرامي للملكية الفكرية.

4- **التقييمات المالية الخاصة بنزاعات الطلاق:** يقوم المحاسب القضائي بفض النزاعات المالية لحل تسويات الطلاق بين الزوجين الذين لديهم ملكية في شركة خاصة، أو شركاء في شركة مساهمة، أو أعمال تجارية مشتركة. فمن وظيفة المحاسب القضائي تقييم الأعمال للطرفين، والهدف الرئيس للتسوية هو تقييم هذه الأعمال للوصول إلى قيمية واقعية تتماشى مع تحقيق الرضى للطرفين، ومن المهم بمكان أن يقوم المحاسب القضائي بتحقيق (التقصي) واسع النطاق وأن ينظر إلى أبعد من الميزانية العمومية وبيان الدخل الخاص بالطرفين، فعند تحليل الميزانية العمومية يجب أن يثار شك حول صدق البيانات التي تحتويها الميزانية ولاسيما فيما يتعلق بالأصول والخصوم المخفية عمداً، على سبيل المثال (معدات استهلكت بالكامل، امتلاك حقوق امتياز، ووجود أخطاء في قوائم الجرد، إيجارات غير مسجلة، تعديل حساب الاستثمارات بالميزانية إلى الأقل من التكلفة وسعر السوق، الاندثار، طرق تقييم المخزون FIFO or LIFO، الاحتياطيات، وغيرها) كل هذه الأمور وغيرها يجب أن تؤخذ بالاعتبار عند إجراء عمليات التسوية من هذا النوع من قبل المحاسب القضائي باستخدام مهارات التحقيق الخاصة به. فضلاً عن ذلك يجب على المحاسب القضائي أن يبحث عن الأرباح المخفية أو غير المسجلة من خلال تحليل بيان الأرباح أو

مقبوضات نقدية غير مسجلة هي مثال على الأرباح غير المسجلة، وأيضاً المصروفات غير المسجلة، ومنها نفقات السفر والترفيه أو التعديلات على رواتب كبار المديرين التنفيذيين في الشركة أو المكافآت والفوائد على المدينين والتغيير المفاجئ بها (Nunn & McGuire, 2006, 3).

وهناك من حدد أهم الخدمات (مجالات) التي يقدمها المحاسب القضائي الذي يحمل شهادة الـ (CFF) التي تجمع الخبرة التخصصية في مجال المحاسبة القضائية مع المعارف والمهارات الأساسية للمحاسبين القانونيين (CPA)، مما يجعلهم من بين أكثر مستشاري الاعمال مصداقية. وتنطوي شهادة المحاسب المجاز في المحاسبة القضائية المالية على مهارات أساسية وتخصصية في المحاسبة القضائية يمكن استخدامها في مجالات عديدة مثل: الإفلاس، حسابات الأضرار الاقتصادية، منع واكتشاف عمليات الغش والرد عليها، قانون العائلة، تحريف القوائم المالية، التثمين، ويمكن توضيحها بالشكل الآتي:



Source: Frankel & Reichman, 2010,(Forensic Accounting,), Available At: (www.calcpaexpert.com).

وتختلف المحاسبة القضائية مع التدقيق الداخلي اذ يمكن التفرقة بينهما من خلال الجدول الاتي :

الجدول (1)

الفرق بين المحاسبة القضائية والتدقيق الداخلي

المحاسبة القضائية	التدقيق الداخلي
▪ تكون مهام المحاسب القضائي استجابة لقضية معينة. ▪ على المحاسب القضائي أن يكون لديه عقلية التحقيق. ▪ نتائج التقارير يتم استخدامها في المحكمة لحل نزاع قائم أو في قضية ما محل التحقيق والاستقصاء . ▪ يجوز للمحاسب القضائي التركيز على بعض المعاملات الخاصة التي تقع محل شك ▪ تغطي المحاسبة القضائية مساحات أوسع من التدقيق في القضايا المالية وغير المالية	▪ عملية التدقيق هي عملية إلزامية. ▪ نزعة الشك المهنية. ▪ إجراء عمليات التحقيق المالي والتقرير عنها ▪ الامتثال لمعايير إعداد التقارير. ▪ الحصول على تأكيدات معقولة بان البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية ▪ المدقق يركز أساسا على البنود التي تحتوي القوائم المالية

Source: Mazumder, 2010, Forensic Accounting-An Investigative Approach of Accounting. Available at (:http://ssrn.com/abstract=1864346)

إن عملية التدقيق هي ليست عملية مثالية فيما يخص الحد أو كشف عمليات الاحتيال اوالتزوير ، إذ يوجد احتمال لعدم اكتشاف بعض المخالفات والأخطاء حتى في ظل أفضل أداء ممكن لإجراءات التدقيق التي تتطلبها المعايير المهنية. عليه يمكن التمييز بين المحاسبة القضائية والتدقيق الخارجي،من خلال الجدول الآتي:

الجدول (2)

الفرق بين المحاسبة القضائية والتدقيق الخارجي

مجالات التمييز	المحاسبة القضائية	التدقيق الخارجي
الهدف	تحديد المناطق غير القانونية والمشكوك فيها والتي تمثل البيئة المساعدة على الغش	تقديم تقرير يوضح رأي فني محايد عن حقيقة النشاط، ومدى صدق القوائم المالية وعدالتها.
النطاق	أكثر عمقاً وأقل اتساعاً	أكثر اتساعاً وأقل عمقاً
المهارات المطلوبة	مهارات متخصصة ومتكاملة لكل من المحاسبة والتدقيق والمعرفة القانونية وإجراءات التقاضي التحقيق أمام المحاكم	المهارات المطلوبة لإعداد القوائم المالية وعرضها وكتابة التقارير المعبرة عن الرأي الفني المحايد ومصداقية نتائج النشاط وعرض المركز المالي
الأساليب والإجراءات	أكثر عمقا باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب والبحث عن ما وراء الأرقام المنشورة عن نشاط الوحدة	أقل عمقا مع استخدام المعايير والقواعد والمبادئ المحاسبية
المعرفة القانونية	تتطلب معرفة متكاملة في المحاسبة والقانون وإجراءات المحاكم والجهات الأمنية	تتطلب المعرفة التأهيل العلمي والمهني في المحاسبة والتدقيق

المصدر: بتصرف من الباحثان استناداً إلى: نجوى أحمد السيسي، **2006**، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية: دراسة ميدانية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، العدد الأول، جامعة عين شمس، ص 8.

(3-3) المناهج الدراسية الخاصة بشهادة المحاسبة القضائية

إن الحاجة لخدمات المحاسبة القضائية في نموٍ مستمر، إذ أن التحديات المتمثلة بالتزوير والاحتيال من قبل العديد من المنظمات، فضلاً عن العولمة والتجارة الإلكترونية كل ذلك طوّر من طرائق الغش التقليدية، وهنا لابد للمحاسبة أيضاً من أن تطوّر مناهجها الدراسية لتتماشى مع هذه الحالات والتغيرات في بيئة الأعمال وأخذ مكانتها المرموقة بوصفها مهنة من المهن المهمة في العالم الآن. وفيما يأتي الجدول (3) الذي يبين المناهج الدراسية التي تدرس للمتقدمين للحصول على شهادة المحاسب القضائي التي تتكون من خمسة مجالات أساسية وكل مجال تتفرع منه مجالات فرعية أخرى، والتي تدرّس حالياً في أمريكا وكندا، التي يقوم بتدريسها متخصصين (المهنيين والأكاديميين) في عدة مجالات هي: (المحاسبة والتدقيق و والقانون ومحققين ومتخصصين في علم النفس والاجتماع وخبراء في علم الحاسوب ومتخصصين في مجالات أخرى ذات علاقة).

الجدول (3)

المناهج الدراسية لتخصص المحاسبة القضائية في أمريكا وكندا

أولاً: التحقيقات المالية والمحاسبة القضائية ويتكون هذا المنهج من المواضيع الآتية:	**ثانياً: تدقيق الاحتيال** ويتكون هذا المنهج من المواضيع الآتية:
• التعريف بالجرائم المالية والاقتصادية • احترافية وخبرة في المحاسبة والتدقيق • مصادر جمع المعلومات • عمليات الرهان والقمار من حيث الأشخاص أو المؤسسات القائمة بها . • القيام بعمليات التحقيق (مقابلات) مع الاطراف ذات العلاقة بالقضية محل التحقيق . • معرفة بالية تقديم الخدمات المالية والمصرفية وما نقاط الضعف في نظم مراقبة الحسابات المصرفية أو درجة التساهل فيها مع العملاء. • معرفة ومواجهة جرائم الحاسوب • مهارات التحقيق من خلال المعرفة في علوم النفس والاجتماع فضلا عن استخدام أسلوب العصف الذهني مع ذوي الاختصاصات ذات العلاقة • امن المعلومات والتكنلوجيا • النظام القضائي والقوانين (العام والجنائي ..)	• التعريف بالاحتيال وأنواعه • التدقيق القضائي (مدى جدية المؤسسات العامة والخاصة في تطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بنشاطها المالي أو التجاري) • نطاق مسؤولية المدقق عن أعمال الاحتيال من اجل استكمال عمليات التحقيق بصورة أعمق وبطرق أكثر احترافية وسرية في العمل . • الأعلام الحمراء (المؤشرات) للاحتيال • الاحتيال ونظام المعلومات المحاسبي من خلال تتبع سير العمليات المالية أو التجارية وفق النظم المحاسبية المتعارف عليها أو ضمن القوانين أو اللوائح التجارية الرسمية • جمع الأدلة عن الاحتيال (خارجية وداخلية)
ثالثاً: فحص الاحتيال ويتكون هذا المنهج من المواضيع الآتية:	**رابعاً: المهنية العالية في الكشف عن حالات الاحتيال** ويتكون هذا المنهج من المواضيع الآتية:

• طبيعة الاحتيال. • من يقوم بالاحتيال ولماذا؟ • مكافحة الغش : نظرة عامة. • المعلومات الاستباقية للكشف عن حالات الاحتيال. • الاحتيال في القوائم المالية وكيفية الكشف عنه. • الاحتيال من قبل المنظمات والشركات • الاحتيال في الإفلاس، الطلاق ، التهرب الضريبي وغيرها من العمليات وكيفية الحد منها. • الاحتيال في التجارة الالكترونية • الملاحقة القانونية لعمليات الاحتيال	• حالات الاحتيال التي تتطلب مهنية عالية. • اختلاس أو إخفاء الأصول. • الفساد المالي والإداري. • بيانات أو مستندات مزورة. • عمليات غسيل الأموال وعمليات التحقيق والتقصي الخاصة بها **خامساً: حوكمة الشركات وأخلاقيات المهنة** يتكون هذا المنهج من عدة قضايا تتعلق بأخلاقيات مهنة المحاسبة في ظل حوكمة الشركات والتي تركز على عملية الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية للمستخدمين وصولاً إلى أقل حالات غش واحتيال في القوائم المالية

Source: The Institute of Certified Forensic Accounting: 2010, **Course Syllabus**, Available at: (www.forensicglobal.org)

ومن خلال الاطلاع على المناهج الدراسية الخاصة بالمحاسبة القضائية، يرى الباحثان أنه من الضروري بمكان أن تتم مقارنة هذه المناهج الدراسية مع المناهج الخاصة بدراسة المحاسبة القانونية والمناهج الخاصة بدراسة المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في العراق لغرض تعريف المحاسبين القانونيين وتدريبهم على هذه المناهج ، إذ أن أقرب اختصاص للمحاسبة القضائية هو المحاسبة القانونية، فبدون الأخيرة لا يمكن أن يصبح المحاسب محاسباً قضائياً كما ذكرنا سابقاً، وعليه سيتم عرض نبذة بسيطة عن المعهد العربي للمحاسبين القانونين (Arab Institute of Certified Public Accountants) في العراق مع المناهج الدراسية الخاصة به.

(3-3-1) المناهج الدراسية الخاصة بالمعهد العربي للمحاسبين القانونيين

تمّ الشروع بتأسيس المعهد بتاريخ 1979/2/5 بموجب قرار الهيئة العامة للاتحاد في اجتماعها ببغداد بتاريخ 1979/2/5 وتم تكليف لجنة من ممثلي عدة جمعيات تابعة لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب بوضع النظام الأساسي للمعهد. وقد تم إعداده وأقر بموجب قرار الهيئة العامة للاتحاد في اجتماعها ببيروت في ت2 (نوفمبر) 1979. وتم ترشيح رئيس هيئة الأمناء المشرفة على المعهد وأعضائها وإعداد الهيكل التنظيمي. وقد باشر المعهد نشاطه في 1981/6/20. حصلت الموافقة على إجازة المعهد لممارسة إعماله في العراق في حدود الأهداف المعلنة للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب بموجب قرار الحكومة العراقية المرقم ت/ 24829 في 1986/7/7. يدار المعهد من قبل هيئة الأمناء المشرفة على نشاطه، وكان لأغلب الجمعيات والنقابات المنطوية ضمن الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب مشاركة فاعلة في هيئة الأمناء عبر ممثليها في الهيئة. وله وجود في الأردن والسودان وليبيا واليمن، فضلاً عن وجود مركزه في بغداد وفروعه في بقية محافظات العراق. و الجدول الآتي يبين المناهج الدراسية الخاصة بالمعهد العربي للمحاسبين القانونيين – فرع العراق.

الجدول (4)

المناهج الدراسية الخاصة بدراسة المحاسبة القانونية في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين في العراق

مرحلة الأساس	المرحلة المتوسطة	المرحلة النهائية	مرحلة البحث
محاسبة مالية	المحاسبة الضريبية	تدقيق 3	أصول بحث علمي
نظرية اقتصادية	محاسبة كلفة	نظرية محاسبية	تقنية حاسوب
طرق إحصائية وكمية	تدقيق 2	نظم محاسبية	
إدارة إستراتيجية	إحصاء	محاسبة إدارية	
قوانين	محاسبة متوسطة E	محاسبة متقدمة وتحليل مالي	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على موقع المعهد على الإنترنت: (http://arabicpa.org/p1a.htm).

(3-3-2) المناهج الخاصة بدراسة المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية والخاصة بتخصص المحاسبة القانونية

إن المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، يُعدّ أول معهد عربي حكومي للدراسات العليا يمنح أعلى شهادة مهنية في المحاسبة القانونية ومحاسبة الكلف والإدارية، والدِراسات المهنية الأخرى في النظام الضريبي، أعمال مصرفية، والتأمين، إذ تمّ تأسيس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية طبقاً للقانون رقم (33) لسنة 1999، وهو مرتبط بجامعة بغداد. ويمكن توضيح المناهج الخاصة بالمعهد العالي عبر الجدول (5):

الجدول (5)

المناهج الدراسية الخاصة بقسم الدراسات المحاسبية ولتخصص المحاسبة القانونية وللمراحل كافة

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة
نظرية المحاسبة	تدقيق /1	المحاسبة المالية المتقدمة	الكلفة المتقدمة
الاقتصاد	المحاسبة المالية	تدقيق / 2	حلقة بحث
الإدارة الإستراتيجية	محاسبة الكلف	المحاسبة الإدارية	الإدارة المالية
المحاسبة المالية	المحاسبة الضريبية	نظم المحاسبة المتخصصة	دراسات الجدوى
الإحصاء والأساليب الكمية	التشريعات القانونية	تطبيقات على الحاسوب	نظم المعلومات المحاسبية
القانون التجاري	تطبيقات على الحاسوب /1		تدقيق / 3
قراءات E			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد موقع المعهد على الإنترنت: (www.pgiafs.uobaghdad.edu).

تُعدّ المناهج الدراسية وسيلة لتعليم الفرد كي يكون قادراً على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، وهذا الأمر يقتضي أن تكون المناهج الدراسية قادرة على توفير البيئة المناسبة التي تضم علاقات وتفاعلات من شأنها أن تضع المتعلم في موقف يجبره على التفكير العميق وممارسة مهارات العلم الأساسية ليكّون صورة شاملة عن الموقف المعروض أمامه. ومن أهم معايير اختيار المناهج التعليمية في العالم أنها تواكب التطور العلمي والتكنولوجي، وأن تؤدي إلى زيادة قدرة الطالب على قوة الملاحظة والتفكير العلمي السليم. فعلى سبيل المثال، كثيراً ما يتردد على مسامعنا اليوم تعبير "أسلوب النظم" أو "تحليل النظم" وهو تعبير شاع استعماله للإشارة إلى عملية تطبيق التفكير العلمي في حل المشكلات، وهو يعني تحليل المعلومات من أجل التخطيط للنشاطات التربوية والتعليمية، وقد طبق أسلوب النظم على مجالات مختلفة للتربية والتعليم وفي مجالات الأعمال الإدارية والموازنة المالية والمناهج وطرائق التدريس (الموسوي، 2011، 521 - 531).

لقد أثبتت العديد من الدراسات أن هناك تزايداً كبيراً على الصعيد العالمي بخصوص إدخال المحاسبة القضائية في المناهج الدراسية للكليات والمعاهد، لما لها من دورٍ كبير في زيادة الوعي والكفاءة لدى المحاسبين ضد عمليات التزوير والاحتيال والجرائم المالية بكل أنواعها. إن عدم وجود مراكز تدريبية خاصة بالمحاسبة القضائية في البلدان النامية، أسهم في ارتفاع معدل الاحتيال المالي والجرائم المالية الأخرى ذات الصلة التي من شأنها أن تؤثر بصورة سلبية على اقتصاد البلد، وهذا يتعارض مع ما يتم الحصول عليه في بلدان متقدمة مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والتي قطعت شوطاً طويلاً في مكافحة الفساد. ومن هنا تأتي ضرورة تشجيع التخصص في المحاسبة القضائية على مستوى الدراسات العليا ولاسيما في معاهد المحاسبة القانونية وغيرها من الهيئات والجهات المهنية الأخرى. وطبقاً للمكتب الأمريكي للمحاسبة العامة، فإنه يوجد في الوقت الحاضر تزايد ملحوظ في حالات الغش والجرائم المالية، مما أدى إلى تزايد المطالبة بإجراءات رادعة تقف بوجه هذه الحالات ومن هذا المنطلق أصبح من الضروري تدريب المحاسبين والمدققين وتعليمهم على مهارات إضافية تساعدهم في الحد من هذه الممارسات غير السليمة، ليس فقط الممارسين لمهنة المحاسبة والتدقيق، بل أيضاً شملت الطلاب والأكاديميين، ففي جامعة تورث بردج في ولاية كاليفورنيا يتم تدريس مناهج المحاسبة القضائية كجزء من برنامجها المحاسبي في الدراسة الأولية والعليا، وكذلك في ماليزيا والهند والصين (Joel & Efiong, 2012, 30).

. فضلاً عن ذلك فإن أقرب اختصاص في العراق على شهادة المحاسبة القضائية هو حامل شهادة المحاسبة القانونية الذي يؤدي دوراً مهماً في عملية التدريس أو التدريب على تخصص المحاسبة القضائية بعد إكماله شروط منح هذه الشهادة، إذ يمكن استخدام المحاسبين القانونيين العراقيين في عملية التعليم والتدريب في الجامعات والمعاهد والجهات المهنية ذات العلاقة وهذا ما أكدت عليه دراسة (عودة، 2002، 12)، عندما أوصت الجامعات العراقية بالسعي لإشراك المحاسبين القانونيين في وضع مفردات المناهج الدراسية للعلوم المحاسبية والتدقيقية، وتشجيع الجامعات العراقية على توظيف المحاسبين القانونيين في أقسام المحاسبة وإعطائهم اللقب العلمي أسوةً بمؤسسة التعليم التقني، وذلك لتطعيم الكوادر التدريسية بالخبرات الأكاديمية والمهنية.

الخلاصة

إن ظاهرة الفساد المالي والإداري تعد واحدة من اكبر الظواهر الخطيرة على اقتصاديات الدول لما لها من أثار سلبية من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومن هنا جاءت أهمية التصدي لهذه الظاهرة والحد منها من خلال المؤسسات الخاصة بتلك الدول التي تعاني منها وبما ان الجامعات والمعاهد واحدة من المؤسسات المهمة في عالمنا اليوم فهي أيضا يقع على عاتقها تطوير وتدريب الطلاب والمهنيين فيما يخص التصدي والحد من هذه الظاهرة ونقصد هنا الكليات والمعاهد المتخصصة بدراسة المحاسبة والتدقيق .وعلى هذه الأساس ظهرت في الآونة الأخيرة تخصصات عديدة تم العمل بها من قبل الدول المتقدمة مثل أميركا وبريطانيا وكندا والتي من شانها تعمل على تطوير المهارات الخاصة بكيفية التصدي والحد من الجرائم المالية مثل غسيل الأموال والتهرب الضريبي والفساد المالي والإداري من خلال تبني احد هذه التخصصات وهو المحاسبة القضائية والاستقصائية وإدخالها ضمن المناهج الدراسية الخاصة بتخصص المحاسبة والتدقيق في الكليات والمعاهد المعنية وفي كل المراحل الدراسية حيث أثبتت العديد من الدراسات أن هناك تزايداً كبيراً على الصعيد العالمي بخصوص إدخال المحاسبة القضائية في المناهج الدراسية للكليات والمعاهد، لما لها من دورٍ كبير في زيادة الوعي والكفاءة لدى المحاسبين ضد عمليات التزوير والاحتيال والجرائم المالية بكل أنواعها. إن عدم وجود مراكز تدريبية خاصة بالمحاسبة القضائية في البلدان النامية، أسهم في ارتفاع معدل الاحتيال المالي والجرائم المالية الأخرى ذات الصلة التي من شأنها أن تؤثر بصورة سلبية على اقتصاد البلد، وهذا يتعارض مع ما يتم الحصول عليه في بلدان متقدمة مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والتي قطعت شوطاً طويلاً في مكافحة الفساد. ومن هنا تأتي ضرورة تشجيع التخصص في المحاسبة القضائية على مستوى الدراسات العليا ولاسيما في معاهد المحاسبة القانونية وغيرها من الهيئات والجهات المهنية الأخرى. من خلال التعرف على المناهج الدراسية الخاصة في المحاسبة القضائية ومدى اهتمام بعض الدول المتقدمة بهذا التخصص، يرى الباحثان أنه من المهم بمكان أن يتم الاهتمام بهذا التخصص وإدخاله ضمن المقررات الدراسية في مراحل التعليم المحاسبي كافة (الأكاديمي والمهني) في العراق (دبلوم، بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه) على غرار ما موجود في الدول المتقدمة من خلال الاستفادة من تجارب هذه الدول نظراً لتأثيره الإيجابي في عملية رفد المجتمع بمحاسبين مؤهلين وذوي خبرة محترفة في عمليات التقصي والتحقيق في التعاملات التجارية والمالية والاقتصادية والتأكد من مدى مشروعيتها وتأثيرها في البلد أو الكيان محل العمل.

المصادر

المصادر باللغة العربية

اولاً : الرسائل والاطاريح الجامعية

1- طه ، الاء عبدالواحد ذنون ، 2007 ، تطوير مناهج قسم المحاسبة لكلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل وفقاً لمعايير التعليم الدولية للمحاسبين المهنيين ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل .

2- عذاب ، اختيار عباس ، 2009 ، دور رقابة الاداء في الحد من الفساد الاداري والمالي ، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، بغداد .

3- وهيب ، عبدالكاظم فائق ، 2010 ، دور تامين المسؤولية الشخصية لموظفي الدولة في تقليل اثار الفساد المالي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد .

ثانياً : الدوريات والمؤتمرات

1- الجليلي، مقداد أحمد، 2012، المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 107، مجلد 34.

2- سامي، مجدي محمد ،2004، دور المحاسبة القضائية في تشخيص واكتشاف عمليات الاحتيال والخداع المالي، مجلة كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول.

3- السيسي، نجوى أحمد، 2006، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية: دراسة ميدانية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، مجلة كلية التجارة، جامعة عين شمس.

4- شايخ ، إيمان جليل ، 2012 ،الفساد الداري في العراق وابرز ظواهره بعد 2003/4/9 ، المؤتمر العلمي الأول لديوان الرقابة المالية ، دور أجهزة الرقابة في الحد من الفساد الاداري والمالي ، العراق .

5- عودة، فاضل كامل عودة، 2002، دور المحاسبين القانونيين في تطوير وتقدم مهنة التعليم المحاسبي الجامعي في أقسام المحاسبة في العراق، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد الثالث، كلية التراث الجامعة، بغداد، العراق.

6- الفطيمي ، محمد مفتاح ، 2010 ، دور التعليم المحاسبي في صقل الخريجين بالمهارات اللازمة لسوق العمل ، المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل ، الجامعة المفتوحة ، ليبيا .

7- مهدي ، ساهر عبد الكاظم ، 2009 ، الفساد الإداري أسبابه وأثاره واهم أساليب المعالجة ،

المصادر باللغة الانكليزية

- A- Dissertations & Thesis

1- Van Romburgh Hons, (2008), The Training Of A Forensic Accountant In South Africa, Master Thesis, in Management Accounting at the North-West University

2- The Institute of Certified Forensic Accounting – Course Syllabus, 2010, available at: (www.forensicglobal.org

B- Journals

1- Buckhof &Schrader, Thomas, Richard, (2010), The Teaching of Forensic Accounting in the United State, Journal of Forensic & investigative Accounting, Vol. I

2- Okoye & Ndidka, Emma, Akamobi, (2009), The Role of Forensic Accounting in Fraud Investlgatlo A Dlitigation Support, The Nigerian Academic Foruma Multidisciplinary Journal, Vol. 17, No. 1.

3- Ikechukwu & Gyang, Emmanuel and Yohanna Jugu, 2010, An Empirical Investigation of the Relevant Skills of Forensic Accountants In Nigeria, Journal of Knowledge Management, Vol. 1, No.2.

4- Nunn& McGuire, Brian L., Les, (2006), Forensic Accountants: Financial Investigators, Journal of Business & Economics Research – February, Volume 4, Number 2

5- Eme Joel Efiong, (2012), Forensic Accounting Education: An Exploration of Level of Awareness in Developing Economies-Nigeria as a Case Study, International Journal of Business and Management, Vol. 7, No.

C-Researches

1. Sarif Abraham and Mazni Abdullah, (2005), An Overview Of Forensic Accounting In Malaysia, University of Malaya. http://www.docstoc.com.
2. James & Charis Stanbury, Paley–Menzies, (2010), Forensic Accounting, CPA, inside, http://www.aicpa.org

3- Frankel & Reichman LLP, (2010), Forensic Accounting, www.Calcpaexpert.com

4- Mazumder, Mehadi, (2010), Forensic Accounting-An Investigative Approach of Accounting, p, 4, Available at: http://ssrn.com/abstract=1864346

E- BOOKS

1- Minniti, Robert K., (2008), Introduction to Forensic Accounting

Internet

The Institute of Certified Forensic Accounting – Course Syllabus, 2010, available at: (www.forensicglobal.org

http://arabicpa.org/p1a.htm

www.pgiafs.uobaghdad.edu

www. Alminshawi.com